



الثلاثاء 16 ديسمبر 2025 م

كتب: وائل قنديل

وائل قنديل  
كاتب صحافي مصري

بات في حكم المعلوم بالضرورة من الواقع السياسي والاجتماعي في الدول التي عرفت انتفاضات ثورات شعبية في العقد الماضي، أن لوثة موسمية تصيب قتلة هذه الثورات وأعداءها، يجعلهم ينحدرون بالخطاب السياسي والإعلامي، وبالإجراءات العملية كذلك، إلى مستويات من الهمستيريا في استهداف أي ملجم من ملامح هذه الثورات، وبما أنها على اعتاب النصف الثاني من شهر ديسمبر، الذي يسبق "جانفي التونسي" و"يناير المصري"، فإن اللوثة الموسمية على أشدتها هذه الأيام، سواء في الخطاب أو في الإجراءات، غير أنها هذه المرة تصل إلى مساحاتٍ من الهراء تكاد تقترب من الجنون، وكان ثقة قدرة على الحراك، أو حتى رغبة فيه، لا تزال هناك في أواسط الجماهير، فيما أن الواقع ينطوي بأن الشعوب التي ثارت قد تلقت من الضربات الأمنية وعمليات السحق الاقتصادية والاجتماعية على مدى أكثر من عشر سنوات مضت ما جعلها غير قادرة على الدركة، أو حتى التفكير في تكرار المحاولة التي كانت قاب قوسين أو أدنى من اكتمال النجاح.

قبل أشهر قليلة، تحدثت الصحفتان الفرنسيتان الأشهر، لوفيغارو ولو蒙د، عن الجنون المتصاعد في أروقة سلطة الفرد في تونس، فاستخدمت "لوفيغارو" تعبير "الجنون الاستبدادي" للرئيس التونسي قيس سعيد، في تقرير لها عن الوضع القائم للديكتاتور وحقوق الإنسان في البلاد، وذلك في أعقاب موجة من الاعتقالات والأحكام القضائية القاسية التي استهدفت شخصيات معارضة بارزة في قضية "التآمر على أمن الدولة" يوم 19 إبريل الماضي (2025)، وشملت عشرات المعارضين من صحافيين ومحامين ونشطاء بسنوات سجن طويلة (تراوحت بين 13 و66 سنة) بتهم خطيرة، يعتبرها المعتقدون ذات دوافع سياسية وتهدف إلى تصفية المعاشرة.

وفي الموضوع نفسه، جاءت افتتاحية "لوموند" بعنوان "تونس في عصر الجنون القضائي"، مؤكدةً أن الحكم في تونس على نحو 40 معارضاً بأحكام قاسية جدًا، على أساس اتهامات خالية، يشكل إهانةً لسمعة تونس، التي جرّت قسراً إلى استبداده. حدوده له بقيادة الرئيس سعيد.

ومع اقتراب 17 ديسمبر، يوم اندلاع شرارة ثورة الياسمين التونسية في العام 2010، قطع جنون الاستبداد أشواطاً أبعد في اتجاهات تبدو متباعدةً، غير أنها في الحقيقة تأتي في مسار واحد، هو هستيريا الفزع من كلّ ما يذكر صاحب القبضة الحديدية على البلاد بأنّ غضباً شعبياً وحرجاً جماهيرياً تطّوراً إلى ثورة قد من هنا فاعتقلا المعارض الباز أحمد نجيب الشابي (81 عاماً)، على إثر حكم جنوني بسجنه 12 عاماً بتهمة التآمر على أمن الدولة، وقبل يومين جاء الحكم بالسجن 12 عاماً على عبير موسى، التي كانت تجسّد مشروع الثورة المضادة قبل أن تؤول السلطة إلى قيس سعيد، وقبل أن يستحوذ هو شخصياً فيما بعد على توكيل الثورة المضادة، ويعلن حرّياً بلا هوادة على الثورة الشعبية التي أوصلته إلى السلطة.

منذ سنوات والبحث مستمرٌ عن تفسير لظاهرة قيس سعيد، وكما قلت سابقاً لا يزال الأمر محيّراً تماماً لكل العارفين بدقائق علم الكيمياء السياسية وخبراء معاذلات ولوغاریتمات علم الجبر الرئاسي، إذ من الصعب تصوّر تدوّل الشخص من أيقونة وابن باز لـ"ثورات الربيع"، إلى مقاتل شرس في معسكر الدكتاتورية والحكم الفردي.

كيف دخل هذا الشخص عالم السلطة مرتدّاً وجهاً ناضلاً منحوناً بعناية، ثم حين استقرّ على عرشه، ظهر مرتدّاً زليّاً دكتاتورياً كأنه التقاطه للتو من متحف مقتنيات زين العابدين بن علي؟

من تونس إلى القاهرة، تندلع مجدداً لوثة الشتاء السياسية والإعلامية، استباقاً لشهر يناير الرجيم عند السلطة ومراياها الإعلامية، فتسمع

عن أحكام بالإعدام والسجن المؤبد في قضايا لم يعد يتذكرها أحد، بل قد يكون المحكوم عليهم قد غادروا الحياة، وتنشط ماكينة الاعتقالات والاستدعاءات لكتاب وسياسيين للمثول أمام جهات التحقيق، أحدهم الكاتب الصحافي والباحث عمار علي حسن، في سياق مُّصل من استهداف كل أطياف المعارضة على نحو يصل إلى ما بعد الهستيريا بتصنيف كل صوت معارض على أنه منضم إلى "جماعة إرهابية" أو مشارك لها في أهدافها.

يتزامن ذلك مع جنون إعلامي انتقل من مرحلة أن جماعة الإخوان المسلمين صناعة إسرائيلية ومرشدتها بنiamin Netanyahu، إلى مرحلة اتهامها بالتحالف مع إثيوبيا في مشروع سد النهضة، والضلوع في حرب المياه على مصر.

هذا الجنون ليس له ما يبرره في الواقع، بالنظر إلى أن كل الشواهد تؤكد أن كل منابع الغضب القادر على الدراك قد جفت، فما الذي يدفع هؤلاء إلى التصرف بعقلية الخائف من اللاشيء ومن اللاأحد، سوى أنها لوثة الشتاء الموسمية مع اقتراب ذكرى "الربيع" الذي قتلوا ألف ملءة!